مشروع «اعادة التنسيق» لتمويل خطة التنمية !

التصريحات المصرية المتفائلة باعادة «التنسيق» بين الاردن والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير ، والترحيب بذلك من قبل ممثل هذه القيادة في السعودية ، وعودة البعض في الاراضي المحتلة الى التغني بايام «التنسيق» الماضية ، يجعل من حق ابناء شعبنا ان يسألوا من الذي غير ولماذا حتى اصبحت اعادة التنسيق ممكنة ؟

لقد اعلن الملك حسين وقف التنسيق مع القيادة الرسمية لانها «تراجعت» كما قال عن مواقفها سابقة لها على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . بينما نفت هذه القيادة ذلك واعادت تمسكها على الاستمرار في رفض قرار مجلس الامن المذكور .

والآن ، كما يبدو، اصبح الاردن الرسمي ، حسب عصمت عبد المجيد ، مستعدا لاستئناف التنسيق مع القيادة الرسمية تجاوبا مع الرساطة المصرية ، وبتاييد نشيط من قبل السعودية والعراق اللتين تقابل حاكماهما في عمان مع لقاء حاكمي الاردن ومصر . وكانت تزامن تصريحات عبد المجيد والنتشة ممثل حركة فتح في السعودية والوثيق الصلة بحكامها عن اعادة التنسيق تعبيرا عن «التوجه العام» لتلك الدول بخصوص المصالحة بين الاردن الرسمي والقيادة الرسمية .

ولما كانت هذه اللقاءات ، كما ذكرت مصادر مطلعة ، جزءا من استعدادات هذه الدول للمؤتمر الاسلامي فان من المنتظر ان تعلن المصالحة في ذلك المؤتمر .

ومن الواضح ان الاطراف العربية ، وخاصة في المشرق العربي ، التي ستشارك في المؤتمر الاسلامي تحاول تجميع اوراق اضافية قبل انعقاد المؤتمر لتحسين موقفها «التساومي» في ساحة «المصالحات» التي تتطلع بعض الاطراف العربية والاسلامية الى عقدها اثناء مداولات المؤتمر .

ولا جدال في ان الاطراف المتحاربة في لبنان والتي تقف وراءها وتساندها ، تامل في الاستفادة من «الورقة اللبنانية» للحصول على تنازلات لصالحها من اطراف مشاركة او مساندة في هذه الحرب، او من اطراف لها مصلحة في انهاء تلك الحرب .

ويشير واقع موافقة جميع الدول العربية على المشاركة في المؤتمر الاسلامي في حين لا يتوفر مثل هذا الاجماع العربي للمشاركة في مؤتمر قمة عربي الى ان الاطراف العربية المختلفة تسعى من وراء الموافقة للاشتراك في القمة الاسلامية الى التصارع مع بعضها لكسب تاييد الدول الاسلامية الاخرى الى جانبها وليس الى الاتفاق فيما بينها .

ومن هنا فان اللقاءات الاخيرة بين حكام كل من الاردن ومصر والسعودية والعراق تقع في اطار محاولة هؤلاء الحكام توطيد اركان محور موال للولايات المتحدة ولمشاريعها في المنطقة ، وزيادة عدد المشاركين فيه ، وتبديد مخاوف حكام السعودية والخليج من ان يكون محور القاهرة ــ عمان بغداد مستقلا عنهم .

ولهذه الاطراف مجتمعة مصلحة في ان يكون معهم طرف فلسطيني ممثلا بالقيادة الرسمية لمنظمة التحرير. لان من شان ذلك مساعدة حكام ذلك المحور على الظهور بمظهر الحامل للراية القومية والاسلامية معا وهم في الواقع العملي يرفعون راية كامب ديفيد ومشروع التقاسم الوظيفي وخطة ريغان .

وليست مصادفة الاعلان عن قرار ميرفي زيارة منطقة الشرق الاوسط في نفس الفترة الزمنية التي سيعقد فيها مؤتمر القمة الاسلامي ، خصوصا وهذا الاعلان يترافق مع السعي الحثيث للنظام المصري لاعادة التنسيق بين الاردن والقيادة الرسمية للمنظمة .

لكن لا ينبغي الافتراض بان رحلة ميرفي القادمة ستكون استكمالا لما كان يجرى قبل وقف التنسيق ، فقد تجاوزت التطورات العملية الجدل حول قرار مجلس الامن الى البدء في تنفيذ مشروع «التقاسم الوظيفي» . واي تنسيق مقبل لا يغير من مضمونه الاستمرار في اعلان معارضة قرار مجلس الامن من قبل القيادة الرسمية ، طالما ان هذا التنسيق سيكون على نفس الاسس الجاري تطبيقها حاليا في الاراضي المحتلة وفي مقدمتها التعيينات والبنك وخطة التنمية .

ان الاستعداد الاردني لاعادة التنسيق ليس مشروطا بموافقة القيادة الرسمية على قرار مجلس الامن كما كان الحال في السابق . ان خلفية هذا الاستعداد تكمن في عجز السلطات الاردنية عن استقطاب ممولين للخطة وخاصة من السعودية ودول الخليج . وتؤمل هذه السلطات في ان تؤدي اعادة التنسيق مع القيادة الرسمية الى كسب ممولين، والاحتفاظ بنفس الاعداد التي تتوخاها خطة التنمية كما كانت قبل المصالحة .

■■ بشير البرغوثي ■■

وهناك اسباب اخرى في مقدمتها محاولة دول محور القاهرة بغداد ــ عمان ــ الرياض استقطاب تاييد الدول الاسلامية السياسي للمشروع الاميركي لحل «النزاع في الشرق الاوسط» .وعزل تلك الدول التي تعارض هذا المشروع .

ومن هنا فان على هذه الدول اذا ما ارادت احباط مسعى ذلك المحور الموالي لاميركا ان تبادر الى تصفية خلافاتها الثانوية ، وان تسعى الى توطيد جبهة متماسكة من الدول والقوى المعادية للامبريالية لتواجه ذلك المحور في قاعة المؤتمر الاسلامي . خاصة وان الولايات المتحدة من خلال ميرفي وغيره تعمل على تكتيل اكبر تجمع في ذلك المؤتمر ضد الدول والقوى الوطنية ومن اجل تمرير المشاريع الاميركية في المنطقة .

عندما يعاني اسحق شامير من ضعف الذاكرة !!

اتسمت اجابات رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير على الاسئلة في محاكمة سمسار الاراضي «شموئيل عناب» بالغموض وعدم الدقة، وتعمد ان يستخدم عبارة "لا اذكر" ! في اكثر من اجابة .

وقد اكد استدعاء شامير للادلاء بشهادته تلك المعلومات التي تحدثت عن علاقة سماسرة الاراضي الذين ماعوا في صفقات الاراضي المزورة في شمال الضفة بحزب الليكود . وكان عدد من هؤلاء السماسرة قد ادلوا باتادات اكدوا فيها انهم تبرعوا لليكود مقابل دعم نشاطاتهم في الضفة .

وافادت الصحف الاسرائيلية بان شامير كان قد اجرى لقائين مع السمسار عناب و ٢٠ شخصا آخر . لكنه في اجاباته امام المحكمة قال "انني لا اذكر جوهر اللقاء الاول، لقد عقدت مئات اللقاءات في تلك الفترة، ولا استطيع ان اتذكر كل شيء" . وعندما سئل عما اذا كان قد تحدث عن المواضيع المالية قال "من الممكن ان اشخاصا آخرين طرقوا لهذا الموضوع" ! وفي رده على سؤال آخر عن علاقة وزير العدل الاسرائيلي بهذا الموضوع اجاب "لا اذكر اي شيء عن ذلك" ! اما في اجابته على السؤال "هل تعلم بان المشاركين في اللقاء عناب تبرعوا فيما بعد لليكود ومن بينهم (السمسار) عناب ، قال شامير : لا اذكر ...

من الواضح ان شامير استخدم تكتيك فقد الذاكرة كوسيلة للتهرب من الاجابة على السؤال الهام لماذا تبرع السماسرة لحملة الليكود وماذا تلقوا مقابل تبرعاتهم .. ان من الممكن الاجابة على هذا السؤال من خلال ملفات صفقات الاراضي المزورة في شمال الضفة الغربية .

مخازن اسلحة يقرر المستوطنون متى وكيف يستخدمونها !

استعرضت صحيفة "جيروزلم بوست" موضوع تخزين المستوطنين للاسلحة في الضفة الغربية وقالت بان الحديث مع بعض المصادر العسكرية الاسرائيلية ومع مسؤولي الامن في المستوطنات يشير الى ان جميع المستوطنات تحتوي على مخازن للسلاح ، وان السلطات الاسرائيلية لا تعلم بالتحديد كميات هذه الاسلحة ، التي لا تقل عن عدد المستوطنين في كل مستوطنة .

ويستخدم المستوطنون اسلحتهم ايضا عندما يقومون بمهام امنية في منطقة سكنهم ، كما يستطيع اي شخص في المستوطنة الوصول الى مخزن السلاح والحصول على القطعة التي يريدها وذلك ضمن ما يعرف "بنظام الدفاع الاقليمي" الذي يتم بالتنسيق مع الجيش . وفي هذا الاطار طلب من المستوطنين في الضفة والقطاع تادية فترة خدمتهم العسكرية السنوية في مناطق سكنهم وقرب المستوطنات .

وتضيف الصحيفة الاسرائيلية : "ويشرف ضابط للامن في المستوطنة على مخزن السلاح حيث يقوم بتسجيل اي قطعة سلاح تخرج من المخزن واسم المستلم . ويتم ذلك عادة بصورة روتينية . ويحصل كل مستوطن على اذن خاص بحمل السلاح من القائد العسكري للمنطقة التي يعيش فيها حيث يجرى تجديد الامر كل ٦ اشهر" .

وتنص التعليمات الخاصة بحمل السلاح على ضرورة استخدامه "في حالة الدفاع عن النفس" دون اي تحديد لطبيعة هذه الحالة ومتى وكيف ؟! وعلى هذا الاساس فان الذي يحدد ذلك هو المستوطن نفسه عندما يقرر اطلاق النار !! وبالاضافة الى امكانية الحصول على السلاح من مخزن المستوطنة باستطاعة المستوطن ايضا شراء سلاح شخصي والحصول على اذن بذلك من وزارة الداخلية الاسرائيلية .

مظاهرات طلابية في رام الله واصابة شابين

فيما تواصل السلطات الاسرائيلية ، انتهاج سياسة "العقاب الجماعي" ، وتصعيد حملاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، تتواصل الانتفاضات الجماهيرية المنددة بالاحتلال الاسرائيلي وباجراءاته القمعية ، والمطالبة بانهائه، وباقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

وفي هذا الاطار ، اندلعت يوم الاحد ١٢/٢٨، مظاهرات طلابية في مدينة رام الله نظمها طلاب معهد المعلمين ، وطالبات معهد المعلمات (الطيرة) ، رفعوا خلالها الاعلام الفلسطينية، ووضعوا المتاريس الحجرية والاطارات المشتعلة في الطرق . وعلى الفور ردت قوات كبيرة من الجيش و حرس الحدود على المتظاهرين باستخدام القنابل المسيلة للدموع . واطلاق النار لتفريقهم .

اما في قلنديا ، في اليوم نفسه (الاحد) حاصرت قوات كبيرة من الجيش وحرس الحدود معهد المعلمين الصناعي ، فيما اقتحمت قوة اخرى مباني المعهد واعتقلت عددا من طلبته ، واطلقت عبارات نارية في كل صوب ، وذلك في اعقاب رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة ، والقاء زجاجة حارقة على حافلة اسرائيلية اخرى .

وعلى اثر ذلك لم تنتظم الدراسة في المعهد ، وعاد الطلبة الى بيوتهم .

وفي قرية عين عريك ، قضاء رام الله، وضع متظاهرون متاريس من الحجارة والاطارات المشتعلة ، وحضرت الى المكان قوات من الجيش الاسرائيلي واطلقت النار باتجاههم ، حيث اصيب شابان بجراح وتم نقلهما الى مستشفى هداسا في القدس .

الانتفاضات الجماهيرية تعكس التمسك بمطلب الدولة المستقلة

هكذا انتهى حفل توزيع هدايا عيد الميلاد

علم مراسلنا في بيت لحم ان الحكم العسكري دعا رؤساء بلديات المنطقة وعددا من "الشخصيات" والاهالي الى لقاء عام في بيت جالا يوم الاثنين (١٢/٢٢) لتقديم هدية بمناسبة اعياد الميلاد المجيد . الهدية عبارة عن توزيع طلبات جمع الشمل الموافق عليها وتشمل ٤٢ شخصا وفي اللقاء سلم الضابط المدعو "ابو الهدى" مظاريف الطلبات لاصحابها ونقل على لسان حاضرين انه بعد فتح المظاريف تبين انها تحوي شرط حضور المقبولين خلال شهر من تاريخه ، واذا تاخر عن ذلك فان الموافقة تعتبر لاغية . واتضح ان ٣٤ من المقبولين لا يستطيعون القدوم في التاريخ المحدد ، نظرا لانهم يعملون خارج الاردن ومرتبطون باعمال او دراسات لا يمكنهم من العودة في هذه المدة القصيرة المحددة . وفورا طرحوا المسالة على الضابط، طالبين تمديد الفترة ، الا انه رفض طلبهم قائلا "انتم احرار ومن لا يستطيع المجيء تكون الموافقة عليه لاغية" .

طلب مرفوض

عاود المستوطنون الجدد في مستوطنة "بيتار عليت" ، التي تجرى اقامتها على اراض مصادرة من قرية حوسان وتطل على قرية واد فوكين ، مطالبة اهالي واد فوكين باقامة "علاقات حسن جوار" بينهما . مختار المستوطنة هذه المرة هو الذي طلب من مختار قرية واد فوكين ربط المستوطنة بخط المياه المملوك للقرية كتعبير عن حسن الجوار ، لكن المختار ابلغه رد اللجنة المسؤولة والمنتخبة من القرية والقاطع برفض مدهم بالمياه المطلوبة .